المتحدة الاقتصادية في هذا الاستثمار وخدمة المصالح الاميركية المباشرة ، فتح مجال التعاون بينها وبين اسرائيل ، وهذا معروف وطبيعي بالنسبة الى متطلبات الولايات المتحدة من الدول التي تقدم لها المعونة الاقتصادية والاستثمارات المالية . فقد نقلت وكالة الصحافة الفرنسية في ٢٨ تموز ١٩٧٢ ما يلي : « صرح الرئيس نيكسون في مؤتمر صحافي بأن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لكل من تركيا واليونان ضرورية لحماية اسرائيل » . واضاف « ومن دون تقديم المساعدة لليونان وتركيا لا توجد سياسة متماسكة لحماية اسرائيل »(٥). ولم لا تكون اكثر تماسكا اذا ادخلت اليابان في برنامج المساعدة منذ ٢٥ سنة ؟

وسنحاول عن طريق المقارنة بين المصالح اليابانية مع العرب والمصالح اليابانية مع اسرائيل ان نبين مدى تأثير الولايات المتحدة على اليابان لتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل واتخاذ موقف سياسي أقرب الى صفها .

المعروف ان اليابان تتبع نظام الاقتصاد الحر اي غير الموجه من قبل السلطات الحكومية الرسمية . فاكثر المؤسسات الاقتصادية والتجارية مؤسسات تتبع في ملكيتها للقطاع الخاص ، ولكن مع ذلك فقد خططت علاقات الشركات اليابانية مع العرب واسرائيل بحيث خصصت شركات لتتعامل مع العرب واخرى لتتعامل مع اسرائيل . وفيما لو قارنا عدد الشركات اليابانية الموضوعة على اللائحة السوداء لمكاتب المقاطعة العربية مع عدد الشركات من الدول الصناعية الكبرى حتى تلك التي تأتي بعد اليابان في حجم الصادرات كبريطانيا والمانيا وايطاليا ولا نتكلم عن عدد الشركات الاميركية الموضوعة على اللائحة السوداء ، لتبين لنا ضآلة عدد الشركات اليابانية المحظور التعامل معها . هذا مع العلم بأن أكثر هذه الشركات يمكن تصنيفها على الشكل التالي :

١ ـ فروع لشركات اجنبية وبشكل خاص اميركية محظور التعامل معها مثل شركة آر.سي.آي وشركة زنيث الاميركيتين ، او شركات يملك اكثر من ٥٠ ٪ من اسهمها شركات اجنبية موضوعة على اللائحة السوداء للمقاطعة . ٢ ـ شركات يملكها او يساهم فيها اشخاص او شركات اسرائيلية الجنسية . ٣ ـ فروع الشركة اليابانية « شركة متسوبيشي للصناعات الكيماوية» اذ ان المستوردات الاسرائيلية من المواد الكيماوية ذات حجم لا بأس به وقد خصصت هذه الشركة للتعامل مع اسرائيل بشكل يسري عليه قانون المقاطعة . ٤ ـ شركات يابانية تتعامل بصناعة وتجارة الالماس مع اسرائيل . والالماس يشكل ٨٢ ٪ من مستوردات اليابان من اسرائيل . ٥ ـ شركات مصنفة على انها ذات ميول صهيونية . ٦ ـ فروع الشركة اليابانية المحظور التعامل معها « شركة ميزورير للصناعات الثقيلة » لصنع وصيانة السفن ، ولليابان هنا مصالح كبيرة اذ ان الاسطول البحري التجاري الاسرائيلي كبير وطلبات اسرائيل من هذه الشركة وفروعها كبيرة . وهناك غيرها شركتان لصناعة السفن في اليابان لهما الوضع نفسه .

٧ ـ نسبة كبيرة من الشركات اليابانية المحظور التعامل معها تتعامل في الاستيراد والتصدير من والى اسرائيل ولها مكاتب فيها . هذا وقد بلغ عدد الشركات اليابانية الموضوعة ولا تزال على اللائحة السوداء في لبنان حتى تموز ١٩٧٢ ، ٩٤ شركة وقد رفع الحظر عن ثماني شركات فقط هي :

١ ـ « شركة أ.و.ي. المحدودة » عام ١٩٧٠ .
٢ ـ بنك اليابان للاستيراد والتصدير عام ١٩٧٠ .
٣ ـ « شركة نيبوفيكور كبوشيكي رايشا » عام ١٩٧٠ . ٤ ـ « الشركة الدولية للنسيج » عام ١٩٦٧ . ٥ ـ « لوسيانو برافيلي ـ سانشين » مصنع الماب عام ١٩٦٧ . ٦ ـ « شركة بلاتو المحدودة » عام ١٩٦٤ . ٧ ـ « شركة اولافاو للصناعات الثقيلة » قامت ببناء خمس سفن لشركتي زيم وسومر فين الاسرائيليتين عام ١٩٧٠ . ٨ ـ « هينو موتورز المحدودة » عام ١٩٦٨ التي كانت تنتج في اسرائيل بالتعاون مع شركة « الين » سيارة « كونتسا » فهذه الشركة كانت قبل الامتثال الى اوامر مكاتب المقاطعة العربية « قررت استثمار ثلاثة ملايين ليرة اسرائيلية في صناعات « الين » الاسرائيلية لعام ١٩٦٥ وكذلك استثمار مبلغ مماثل قبل نهاية عام ١٩٦٦ ، وذلك من أجل زيادة المقدرة الانتاجية لسيارة « كونتسا » الى ١٥،٠٠٠ سيارة في السنة . وتبلغ قيمة برنامج الاستثمار الذي خططت له شركة « الين » ١٦ مليون ليرة اسرائيلية ، وشارك مساهمو الشركة في بريطانيا والولايات المتحدة بالملايين العشرة الاخرى . وكان من المفروض ان